

وجهة نظر معارضة لمسودة قانون النفط والغاز العراقي



خبير وكاتب عراقي في شؤون النفط

فؤاد قاسم الامير

لقد اصبح واضحا الان, ونحن في السنة الخامسة من احتلال العراق, بان الاسباب التي ادعتها الولايات المتحدة لغزو العراق عارية عن الصحة, وان السبب الرئيسي للاحتلال هو النفط, وكان العديد من المتابعين يعرفون ذلك في حينه. وخلال سنوات ما بعد الاحتلال صدرت تصريحات وبحوث ودراسات امريكية وغيرها تصل الى نفس هذه النتيجة. لا نريد ان نكرر ما جاء في هذه الدراسات, ولكن سنشير فقط الى ما يتعلق بموضوع هذه الورقة.

١- السياسة الامريكية المقترحة لتطوير نفط العراق:

لقد تحدث نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني في معهد النفط Institute of Petroleum في سنة ١٩٩٩, وعندما كان رئيسا لشركة هالبيرتن, امام عدد من الشركات النفطية الكبرى موضحا انه في سنة ٢٠١٠ ستكون هناك حاجة اضافية للنفط تعادل "٥٠" مليون برميل يوميا, وان الشركات الوطنية تسيطر على ما يقارب من ٩٠% من الاحتياطات النفطية العالمية, وبهذا يبقى النفط بصورة رئيسية عمل حكومات, كما يبقى الشرق الاوسط هو الممول الرئيسي حيث يحتوي على ثلثي الاحتياطات العالمية, وينتج باقل الكلف, "ستكون الحاجة الاضافية للنفط اقل مما ذكره تشيني وقد تصل الى النصف بسبب نجاح معاهدة كيوتو الامر الذي لم يتوقعه وكان ولا يزال يسعى الى رفضها". بعد ذلك اصبح تشيني نائبا للرئيس الامريكي, وكان النفط محور عمله واهتمامه, ولهذا اسس ما سمي مجموعة التطوير Development Group, وسميت ايضا "القوة الاساسية Basic Force لتشيني", وشملت رؤساء اكبر شركات الطاقة الامريكية, وتم في اذار ٢٠٠١ وضع السياسة الوطنية للطاقة National Energy Policy, التي اوصت بأن

هكذا بدأ التحضير السياسي للاحتلال اضافة الى التحضيرات العسكرية, واخذت وزارة الخارجية الامريكية على عاتقها اعداد خطط مستقبل العراق منذ نيسان ٢٠٠٢ بتشكيل مجاميع عمل مختلفة, اهمها مجموعة "الطاقة والنفط", التي ضمت بعض الخبراء العراقيين الموجودين في الخارج وخبراء عالميين تم اختيارهم من قبل وزارة الخارجية, وقامت هذه المجموعة بعدة اجتماعات بين كانون الاول ٢٠٠٢ ونيسان ٢٠٠٤, واوصت بان يفتح العراق على الشركات النفطية العالمية باسرع فرصة ممكنة, وان يؤسس الظروف الملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي في العمليات النفطية وفق عقود المشاركة بالانتاج, وبصيغ مرنة!

في سنة ٢٠٠٤ اصدر "المركز الدولي للضريبة والاستثمار ITIC, International Tax and Investment Center" دراسته التي كانت بعنوان "النفط ومستقبل العراق", متضمنا توصيات تعتبر عقود المشاركة بالانتاج النموذجي القانوني والمالي هي الحل المناسب لتسهيل عملية النهوض بالصناعة النفطية العراقية, وان الاستثمار الاجنبي من قبل اعضاء المركز - اي ITIC - الذي يتم من قبل اي من الشركات الكبرى المنتمة له, يعتبر خطوة اولى مهمة في تفعيل الاقتصاد العراقي.

علما ان ITIC يضم في عضويته حوالي ١١٠ من كبريات الشركات العالمية, من ضمنها الشركات النفطية العملاقة مثل شل وبرتش وبتروليوم, وأكسن موبيل, وسيفرون تكسكو وهالبيرتن وكونوكوفيليبس وغيرها.

بهذا وضعت اسس العمل النفطي في العراق وهي عقود المشاركة بالانتاج, وهي احد الامور الرئيسية في رفض القانون المقترح للنفط والغاز الذي اعتمد هذا النوع من العقود, ان عقود المشاركة بالانتاج هي عقود "مجازفة risk" في احتمال عدم العثور على المادة الهيدروكربونية وما نتحدث عنه في العراق هي حقول مكتشفة وثابتة لا تتضمن اية مجازفة مهما كانت صغيرة في عدم وجود النفط او الغاز.

٢- الاحتياطات النفطية ومبالغ الاستثمارات المطلوبة:

تأتي اهمية العراق من الاحتياط النفطي العالي الموجود فيه, والامكانيات العالية في رفع هذه الاحتياطات وذلك بالنظر لمرور ما يزيد عن ربع قرن من دون اجراء اية تحركات جديدة اضافة. بنفس الوقت لقد ظهر جليا ان هناك شحة عالمية مقبلة للنفط, حتى في ضوء تطبيق معاهدة كيوتو للحد من الاحتباس الحراري, نحن لا نريد ان ندخل في نقاش حول هل وصل العالم الى "الذروة" في الانتاج النفطي أم لا, ولكننا بالتأكيد قريبون من ذلك.

هناك ارقام تختلف جزئيا للاحتياطي النفطي العالمي باختلاف طريقة الاحتساب. هنا سنعتمد ما يسمى "النفط التقليدي Conventional" في احتساب الاحتياط اي باستبعاد القير bitumen, والرمال النفطية tar sand, والحفر العميق جدا بضوء تكنولوجيات جديدة متطورة, على ضوء ذلك نصل الى احتياط نفطي عالمي, بحسب تقديرات برتش وبتروليوم لسنة ٢٠٠٥, الى ما يقارب ١١٩٠ مليار برميل يقع ٦٧% منها في الشرق الاوسط, و٧٧% منها في دول أوبك, والذي

وفي جميع الارقام المذكورة عن الاحتياط العالمي والعراقي فاننا نتحدث عن الاحتياط الثابت القابل للاستخراج.

ان السؤال يطرح نفسه هل ان اهمية العراق تأتي فقط من الاحتياط المذكور اعلاه (اي ١١٥ مليار برميل)? للاجابة على هذا السؤال تمت دراسات وتقييمات من اكبر الشركات واهم المعاهد ويعطينا معهد تحليل الامن العالمي IAGS, Institute for Analysis of Global Security في ٢٠٠٣/٥/١٢ ارقاما اخرى عن الاحتياط, اذ يذكر ان مجلة "اقتصاديات البترول Magazine Petroleum Economic" اوصلت الاحتياط الى ٢٠٠ مليار برميل, كما ان دراسة "اتحاد العلماء الامريكان Federation of American Scientist" اوصلته الى ٢١٥ مليار برميل, اما الدراسة المشتركة بين "هيئة العلاقات الخارجية Council of Foreign Relations" و"معهد جيمس بيكر في جامعة رايس James Baker III Institute Rice University" فلقد اوصلت الاحتياط الى (٢٢٠) مليار برميل. ويرتفع الاحتياط النفطي المتوقع في العراق في دراسة "مركز دراسات الطاقة العالمية Associates Studies and Petrology Center for Global Energy & Petroleum" الى (٣٠٠) مليار برميل.

اما دراسة المؤسسة الامريكية المختصة IHS التي صدرت في ايار, ٢٠٠٧ فانها تقول ان من السهولة اضافة (١٠٠) مليار برميل اخرى, ليصبح الاحتياط (٢١٥) ملياراً, كما ان الخبير العراقي طارق شفيق قدر الاحتياط العراقي بـ (٣٣٠) مليار برميل. وتقول "مجلة النفط والغاز Oil & Journal Gas" في كانون الاول, ٢٠٠٢ ان كلفة الانتاج في العراق لا تتجاوز (١,٥) دولار للبرميل, وبهذا يكون الارخص كلفة في العالم. ويتوقع ان تكون كلف الانتاج المقبلة من الحقول العملاقة ضمن هذه الارقام.

وكمثال على ما يمكن توقعه, هو ان احتياط حقل شرق بغداد كان يحدد بـ (١١) مليار برميل, واعيد تقديره من قبل دراسات حديثة جدا تمت من قبل الشركات الكبرى لحساب وزارة النفط اوصلته الى (١٥) مليار برميل باستخدام التكنولوجيا الحديثة في الاحتساب.

لهذا نستطيع بسهولة القول ان الولايات المتحدة قد وجدت "الكنز", الذي قد يحوي ربع احتياط النفط العالمي. وكانت تعتقد ان باحتلاله سيسقط النظام الايراني ايضا بسهولة, وسيكون النفط بيدها, ولكن لم تسر الامور كما ارادت.

توجد في مسودة القانون اربعة ملاحق, ثلاثة منها حددت (٧٨) حقلاً مكتشفاً. اما الملحق الرابع فيتضمن (٦٥) رقعة استكشافية حيث يحتوي قسم كبير منها على تراكيب عالية الاحتمال في وجود النفط والغاز, ولكن لم يتم حفر آبار استكشافية فيها. ويجب ملاحظة ان امكانيات العثور

لقد قدرت اللجان المختلفة, قبيل وبعيد الاحتلال, ان الاستثمارات المطلوبة للحصول على طاقة تصديرية تعادل (٣,٣) مليون برميل يوميا, تبلغ (٤) مليارات دولار, موزعة على ٢-٣ سنوات, باستغلال الحقول المنتجة فعليا. ويمكن الصعود بالتصدير ليصل الى (٦,٣) مليار برميل يوميا, باستثمار (٢١) مليار دولار, موزعة على (٤-٥) سنوات.

الآن يقال ان هذه التقديرات قليلة ويتم مضاعفتها ومن دون دراسة فعلية, للبرهنة على عجز العراق في توفير الاستثمار المطلوب. في كل الاحوال حتى اذا اضفنا ٥٠% للاستثمارات المقدره اصلا, فنحن نحتاج الى ما يقارب (٣٣) مليار دولار, موزعة على (٥-٦) سنوات, للوصول الى امكانية تصدير (٦,٥) مليون برميل يوميا - مع ملاحظة ان الخبير العراقي المعروف طارق شفيق قال في مذكرة مرفوعة لمجلس النواب ان بإمكان الاحتياط الثابت الحالي (اي ١١٥ مليار برميل) تطوير انتاجية, تدريجيا, للوصول الى (١٠) ملايين برميل يوميا, وادامة هذا المعدل لاكثر من (١٠) سنوات, ثم الاستمرار لعشر سنوات اخرى يبدأ بعدها الانتاج بالانخفاض من دون الحاجة الى استكشاف برميل واحد جديد, ويقارن هذا الامر بروسيا, حيث ان انتاجها (٩,٥) مليون برميل يوميا في الوقت الذي يقدر احتياطها بـ (٧٤) مليار برميل فقط.

٣- لماذا الالحاح باصدار قانون النفط الان?

ان القوانين السائدة حاليا في العراق تسمح بالتنقيب والتطوير والانتاج من خلال العمل المباشر وعقود الخدمة, ولكن لا تسمح بالمشاركة الاجنبية في نفط العراق, اي عمليا لا تسمح بعقود المشاركة بالانتاج. هذا الامر يناقض ما يريده المحتل وما خطط له اصلا, لهذا يجب ان يصدر القانون لجعل المشاركة بالانتاج مسألة قانونية.

اما بالنسبة لمعارضى القانون, وبضمنهم انا, فاننا نرى ان لا حاجة آنية للقانون, لانه يمكن تطوير الصناعة النفطية, وبسهولة, من دونه, اذ لدينا الحقول النفطية الجاهزة للتطوير للوصول الى (٧) ملايين برميل يوميا على الاقل, ويمكننا توفير المبالغ اللازمة لهذا التطوير التدريجي, كما وان لدينا الخبرة, وبالرغم من انقطاع العراق عن التكنولوجيا الحديثة للربع قرن الماضي, ولمغادرة عدد كبير من الخبراء الى خارج العراق بسبب الظروف الامنية السيئة. وفي كل الاحوال اذا كانت هناك حاجة للخبرة الاجنبية فمن الممكن شراؤها او تأجيرها سواء كتكنولوجيا او اشخاص او شركات هندسية, وذلك من خلال عقود خدمة. اضافة لذلك لا خوف من عدم امكانية التصدير (في حالة البرمجة الصحيحة التدريجية في زيادة الانتاج) فالعراق هو البلد الوحيد القادر على سد النقص من النفط في المستقبل.

يجب ان يتم الانتاج بالتنسيق مع اوبك, مع الضغط عليها لزيادة حصة العراق, ولا حاجة للتوسع الكبير على ضوء الاسعار الحالية. الانتاج يعتمد على امكانية العراق في النهوض باقتصاده وامكانيته للصرف, مع خزين نقدي مناسب للظروف الاستثنائية ولرفع قيمة الدينار. ان تصدير (٣) ملايين برميل يوميا يعطي ما يقارب من (٨٨) مليار دولار سنويا بأسعار (٨٠) دولارا

هناك حاجة للقانون لاحقا وفي ظروف امنية وتوافقية مناسبة لاجراج القانون المناسب فهناك امور تنظيمية يجب وضعها بالقانون على ضوء الوضع السياسي الحالي في الفيدرالية العراقية, وللتأكيد على تحريم المشاركة الاجنبية في انتاج النفط مع امور تخص البيئة والحفاظ على المواد الهيدروكربونية وغيرها. ان اصدار قانون في وضع شاذ كما هو عليه الان سينتج قانونا شاذًا. مع ملاحظة ان من الواجب الاسراع باصدار قانون لاجراج شركة النفط الوطنية الى الوجود.

الامور الاخرى التي يجب ان يؤكد عليها القانون هي وجود سياسة مركزية في التخطيط للتوسع وتوقيع العقود تحت رقابة البرلمان, تجنبنا للفوضى, كما جاءت بوادرها في قانون اقليم كردستان والعقود الموقعة. ان الدستور الحالي يعامل المحافظة معاملة الاقليم في الصلاحيات, ولهذا لو سارت المحافظات الاخرى بالطريقة التي سارت عليها حكومة الاقليم, لتم توقيع عشرات العقود الاستكشافية والتطويرية النفطية ومن دون سيطرة وتخطيط مركزي مما يؤدي حتما الى فوضى نفطية بنفس الوقت من الممكن تطوير سياسة لا مركزية عالية في التنفيذ.

هناك من يقول ان الخلاف الحالي بين الحكومة الاقليمية والحكومة الاتحادية هو اختلاف دستوري وفي كيفية فهم وتفسير الدستور. ان الامر في نظرنا خلاف سياسي واقتصادي ساعد الدستور في ظهوره كاختلاف دستوري. كما هو معروف فان الدستور تم وضعه على عجل وتحت ضغوط مختلفة, لذا يحتمل تناقضاته في مواده, ومن الممكن تفسير قسم من مواده, لو اخذت بمعزل عن مجمل مواد الدستور, بنفس ما وصلت اليه حكومة الاقليم, وذلك بان لها الحق الدستوري في اصدار قانونها الخاص وتوقيع عقود الاستثمار من دون اخذ موافقة الحكومة المركزية. ولكن قراءة جيدة لكل الدستور, وحسب رأينا, تصل الى الرأي المعاكس تماما, وهو ان كل ما تم في الاقليم بهذا الخصوص هو غير دستوري وغير قانوني, اذ ان هنا مواد دستورية واضحة مثل المادتين ٢٧ و ١١١ تجعل من الضرورة الرجوع الى البرلمان المركزي لاتحاد القرار, فالمادة (٢٧) تحرم التصرف بالمال العام الا من خلال قانون, ويجب ان يصدر القانون بالطبع من البرلمان الاتحادي, والمادة (١١١) تجعل العراقيين (وليس غيرهم) شركاء في كل النفط في العراق, اي عمليا لا يستطيع اي اقليم او محافظة التصرف, بمعزل عن بقية الشعب العراقي, بتقرير ما يملكه الشعب العراقي كله, الا من خلال البرلمان المركزي, كما لا يمكن مشاركة الاجنبي في هذه الثروة النفطية او الغازية, كما هو الحال في عقد المشاركة بالانتاج. ويمكن التوسع بهذا الموضوع ولكن لا يوجد المجال هنا.

في النهاية نستطيع القول ان اصدار مثل هذا القانون في مثل هذه الظروف سيزيد من عدم الاستقرار الحالي وبدرجة كبيرة, وستكون هناك فوضى نفطية لا تؤثر على العراق فحسب وانما على جميع النظام النفطي العالمي, وستكون هناك معارضة قوية داخل العراق وتجعله قانونا قابلا للنقض والتبديل في فترة قريبة لاحقة. وهذه الامور ستضر الشعب العراقي.